الصراع بين المستوطنين و الحكومة الفرنسية (1958 – 1962)

أ . وهيبة بشرير

ملخص :

تركز الدراسة على الصراع القائم بين المستوطنين والحكومة الفرنسية حول إبقاء الجزائر فرنسية، حيث ضن المستوطنون في البداية أنهم سيكونون من سيصنع القرار السياسي في الجزائر، لكن الواقع أكد عكس ذلك ، الجنرال ديغول الذي اعتقدوا أنه سيقف إلى جانبهم قد خيب آمالهم وكون قوة ديغولية مؤيدة من الشعب الفرنسي لتنفيذ سياسته وتصفية حساباته مع أنصار الجزائر الفرنسية والمستوطنين و قادة الجيش الفرنسي المتحالفين معهم و حاول أن يحد من نفوذهم من خلال الخضوع لمطلب تقرير مصير الجزائر الذي فرضه تصاعد الثورة الجزائرية وفشل الإستراتيجية الفرنسية في القضاء عليها و رد فعل المستوطنين إزاء هذا القرار ، بسبب تزايد الممارسات الإرهابية للمستوطنين من خلال المنظمة السرية العسكرية ا لإبقاء الجزائر الفرنسية اضطر الجنرال ديغول إلى وقف الحرب للحفاظ إلى مصلحة فرنسا .

Abstrat

The study focused on the cooperation between the settlers and the French government about keep Algeria French, where settlers age of initially they will come from will make the political decision in Algeria conflict, but the reality affirmed the contrary, General de Gaulle, who thought he would stand by their side dashed hopes and the fact that Digaulah force a supporter of French people for the implementation of policy and the liquidation of accounts with supporters of French Algeria and settlers and French military commanders allied with them and try to limit their influence through submission to the demand of the fate of Algeria's report imposed by the escalation of the Algerian revolution and the failure of the French strategy is to eliminate them, and the settlers react about this decision, because increasing settlers terrorist practices through a secret military organization to keep Algeria French General Charles de Gaulle was forced to stop the war to preserve the interests of France .

مقدمة

اعتقد المستوطنون أنهم عندما يطيحون بالحكومات الفرنسية و الجمهورية الرابعة سيكنون هم من سيصنع القرار السياسي في الجزائر بعد ذلك ، لكن عندما استلم ديغول مقاليد الحكم، لم يكن لأحد أن يعرف كيف ستكون سياسته اتجاه الثورة الجزائرية، فالمستوطنون كانوا يظنون بأنهم انتصروا وجاءوا بالرجل الذي سيكون أداة سهلة بين أيديهم لينفذوا بها سياساتهم الإجرامية في الجزائر كيفما شاءوا، والدليل على أنهم في مظاهرات 13 ماي حاولوا أن يعطوا لحركتهم مظهر العظمة، وأن يشركوا فيها قسرا بعض الجزائريين ليظهروا حركتهم في مظهر الداعي إلى تحقيق التسامح والأخوة وبذلك يكون الحاكم الجديد مجبورا على تطبيق سياسة الإدماج لأن كلا الشعبين الأوروبي والمسلم يرغبان في ذلك، أما الشعب الجزائري فقد كان ينتظر من الجنرال ديغول الحل الليبرالي العادل لقضيتهم وهو الاستقلال[1] .

و نتيجة لتأييد الشعبي لجنرال ديغول لتحريره فرنسا من الاحتلال الألماني، جعله لم يكن مستعد الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ، بالإضافة إلى رفض المستوطنين وقادة الجيش التفاوض مع جبهة التحرير، كما أن ديغول من جهته لم يعد المستوطنين بتطبيق سياستهم. وفي مذكراته أكد عن عدم تورطه في انقلاب 13 ماي 1958 وأن أنصار الجزائر الفرنسية تحركوا دون استشارته، ويقول بأنه تدخل لينقذ فرنسا من الفوضى ومن ديكتاتورية المستوطنين والجيش لما بدا خطر الحرب الأهلية واضحا[2].

ولما طالب المستوطنون من ديغول بالتعهد لهم بأن تبقى الجزائر الفرنسية ،فتم الموافقة على ذلك وفق هيئة انتخابية موحدة[3]، وانطلاقا من هذا قام ديغول بزيارة الجزائر في 4 جوان 1958 حيث ألقى خطابا قصيرا أمام قصر الحكومة للجزائريين والفرنسيين مطالبا إياهم بفتح أبواب المصالحة و المساواة في الواجبات والحقوق، والشيء الذي تجدر الإشارة إليه، أن ديغول لما قال أنا فهمتكم ، التي استطاع أن يكسب الحضور ، فأعتقد الجميع بأن ديغول فهمه وجاء ليخلصه من أحزانه. وحتى أن المؤرخ الإنجليزي "أليستر هورن" رأى بأن هذه العبارة أنقذت الجنرال ديغول من موت محتوم، لأنه في تلك اللحظة كانت هناك مجموعة من المستوطنين كانت تخطط لقتله بعد أن تقنت من نوايا ديغول الرامية إلى التخلي عن الجزائر ، لكن بمجرد أن نطق الجنرال بتلك العبارة تراجع المستوطنون على اغتياله[4] ، و اعتبروا خطابه عبارة عن عقد للمستقبل موقع على شرف الجميع، فديغول بالنسبة لهم بعد ذلك الخطاب هو منقذ الجزائر الفرنسية[5].

إلا أن المحللين السياسيين، استخلصوا من الخطاب ديغول شيئا هاما ،وهو انتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس التخلي عن الإدماج وتعويضه بسياسة خلق كيان جزائري جديد متعاون مع فرنسا[6] ، وهذا ما يؤكده ديغول في مذكراته عن هذا الخطاب بأن كلامه كان ظاهريا عفويا في شكله لكن في أعماقه كان محسوبا ولهذا فقد تجنب الحديث عن الجزائر فرنسية واكتفى بالهتاف "تعيش الجمهورية، تعيش فرنسا"[7]، ومما يوضح موقفه هذا تصريحه الذي أدلى به لمندوب صحيفة صدى وهران حيث قال: "لقد رفضت النطق بكلمة الإدماج لأن مستوطني

الجزائر حاولوا أن يفرضوها علي فرضا"[8]، ولكن في جولته تلك في مستغانم، صرح الجنرال بأعلى صوته "تحيا الجزائر الفرنسية" لأول وآخر مرة والتي أخذها عليه بعد ذلك المستوطنون كاستشهاد على خيانته.

أما الشعب الجزائري، فقد استبشر خيرا بمجيء ديغول إلى الحكم وخاصة بعد خطاب 4 جوان، فقد ذكر "فرحات عباس" في مذكراته أن "جون عمروش" "وعبد الرحمان فارس" أبلغاه بأن ديغول على استعداد لمقابلتهما بشرط أن يسهلا عليه ذلك، كما قالا له بان ديغول أعلن لصحافي "Rosenberg"بأن الجزائر ستكون مستقلة[9]، لذلك فقد رأت القيادة الثورية في شخص الجنرال الرجل الليبرالي الذي لا هو من اليمين ولا هو من اليسار لكنه ضمير فرنسا.

ومنذ الأيام الأولى، قرر ديغول الحد من نفوذ المستوطنين عن طريق فصلهم عن قادة الجيش، لأنه يعلم مدى الصلة التي تجمع بين هذين الطرفين، ويعلم كذلك أن تواطؤهما هو الذي أدى إلى انهيار نظام الحكم في فرنسا، ففي الفترة الممتدة من شهر جوان 1958 إلى مارس 1959، قام الجنرال بتسريح 1500 من ضباط الجيش سواء بإحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى أماكن أخرى، وفي شهر أكتوبر من عام 1958 أعطى ديغول أوامر إلى الجنرال "ماسو" وبقية الشخصيات العسكرية كي ينسحبوا من لجان الأمن العمومي التي شكلها الأوروبيون والعسكريون في شهر ماي 1958، والتي عن طريقها جلبوه إلى الحكم وأعطى أوامره كذلك إلى هذه اللجان كي تحل نفسها. ويقول ديغول بأنه يجب إبعاد مثيري الفتنة عن النشاطات ذات الطابع السياسي التي هي من صلاحيات السلطات الرسمية، وفي هذا الإطار وجه الجنرال رسالة إلى الجنرال "سالان" بصفته الحاكم العام للجزائر بعد رحيل "روبير لاكوست"وطلب منه الخروج من المنظمات السياسية، وبهذا القرار حاول ديغول أن يفصل قادة الجيش عن المستوطنين للحد من سيطرتهم[10].

لكن المستوطنين اغتاظوا من سياسة ديغول اتجاه لجان الأمن العمومي، لأنهم كانوا يظنون أنه من حقهم المشاركة في السلطة، لأنه عن طريق تلك اللجان جلبوه إلى الحكم. فأظهروا له سخطهم عن طريق صحفهم متهمين إياه بالخيانة، لكن ديغول رفض أن يترك المجال للمستوطنين ليفرضوا عليه أي شيء، وهكذا بدا للمنظمات الاستيطانية بأن نفوذهم في خطر، لأول مرة منذ اندلاع الثورة وضعت السلطة الفرنسية حدا لتدخلات وتجاوزات تلك الأجهزة ، و هذا ما بدا واضحا من خلال قيام النائب "لاغيارد" رئيس جمعية الطلبة بتقطيع صور الجنرال ديغول علنا بمساعدة الطلاب المستوطنين كرد فعل على سياسة ديغول[11].

كما قام ديغول بتفكيك الهيئة الإدارية المتخصصة «S.A.S» التي أسسها "جاك سوستال" عام 1956، وهذا ما زاد من غضب المستوطنين، وخلال زيارة ديغول التالية للجزائر من 1 إلى 5 جويلية 1958، رفض استقبال ممثلي لجان الأمن العمومي، وأعلن في خطاب له عن سياسة المصالحة، وقال بأن عشرة ملايين مسلم سيشاركون مثلهم مثل المستوطنين في استفتاء 28 سبتمبر لتعديل دستور الدولة الفرنسية، وفي 23 جويلية

1958، خرج المستوطنون في مظاهرات عن سخطهم عن سياسة ديغول لأنه سمح للمسلمين بالانتخاب في صندوق واحد معهم، واتهموه بأن سياسته جد ليبرالية[12].

وفي المقابل فقد كانت جبهة التحرير الوطني بالمرصاد، حيث قامت بتحذير الشعب الجزائري من حقيقة هذا الاستفتاء، وحاولت إقناعه بأن مقاطعة الانتخابات يعني الاعتراف بالأمة الجزائرية، ولمواجهة سياسة ديغول، قامت جبهة التحرير الوطني بتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 لتجسيد طموحات الشعب الجزائري، واضعة شروطا للتفاوض منها استحالة وضع السلاح حتى تعترف فرنسا بحقوق الشعب الجزائري وسيادته على أرضه، إضافة إلى هذا فقد فتحت جبهة التحرير الوطني جبهة للقتال في الأراضي الفرنسية بقصد فرض ضغوطات أكثر على فرنسا للاعتراف باستقلال الجزائر.

وبما أن ديغول لم يكن مدعما من قادة الجيش أو من قادة المستوطنين أو من قادة جبهة التحرير الوطني، إلا أنه أعتمد على سياسة النفوذ وكسب تأييد شعبي ، وكذلك سعى إلى تقوية سلطة الدولة الفرنسية و وضع حد لتجاوزات المستوطنين في الجزائر ، وفي 28 سبتمبر 1958 طلب ديغول من الشعب الفرنسي التصويت على تعديلات الدستور المتمثلة في ما يلي:

1- سيادة الشعب.

2- خضوع العسكريين للقادة المدنيين.

3- احترام حقوق جميع الأفراد.

4- حرية العمل بالنسبة للمنظمات النقابية واحترام حقوقها.

5- حرية تقرير المصير لجميع الشعوب.

6- حل تفاوضي للجزائر.

7- حل المنظمات اليمينية المتطرفة.

وبالرغم نتائج الاستفتاء في الجزائر كانت 96% ضد التعديل الدستور،لكن في الحقيقة أن هذه النسبة كانت بفعل التزوير[13] ، رغم ذلك تمكن ديغول من كسب تأييد مطلق من الشعب الفرنسي حيث صوت بالإيجاب على الدستور الجديد بـ 76% من مجموع الناخبين الفرنسيين أو 96% من مجموع الذين شاركوا في الانتخابات. وفي انتخابات أعضاء البرلمان الجديد يومي 23 و30 نوفمبر 1958، حصل ديغول وحزبه على 189 مقعدا، ونال المستقلون 120 مقعدا وبذلك أصبح أتباع ديغول والمستقلون يتمتعون بالأغلبية المطلقة في البرلمان الفرنسي ب 309 من مجمل 465 مقعد[14].

وبعد أن تأكد ديغول من مساندة الشعب لسياسته، شرع في تنفيذ مخططه السياسي ،حيث وضع حد للامتيازات السياسية التي كان يتمتع بها المستوطنون، و المساواة في التصويت والتمتع بنفس الحقوق مع الجزائريين[15].

و من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدرك ديغول أن أسباب الثورة التحريرية تعود إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية، وعلى هذا الأساس قام بزيارة إلى الجزائر—مدينة قسنطينة- يوم 3 أكتوبر 1958 أعلن عن خطة خماسية، أصبحت تعرف بعد ذلك بمشروع قسنطينة بهدف الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بفسح مجال العمل للجزائريين المسلمين، وذلك باستحداث صناعات أساسية في الجزائر[16]، ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد 4000 وظيفة جديدة للمسلمين، وتوزيع 250.000 هكتار على الفلاحين وتوزيع 200.000 مسكن في مدى 5 سنوات، ورفع أجورهم ورواتبهم إلى مستوى مماثل للأجور والرواتب في الوطن الأم، ويقبل في المدارس ثلثي التلاميذ المسلمين.

وكان ديغول يهدف من وراء هذا المشروع إلى إثارة صدمة بسيكولوجية، ردا على تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لأن خطابه في قسنطينة كان يرمي إلى ضم الصفوة الجزائرية إلى أفكاره[17] وبمعنى آخر تكوين قوة ثالثة ليعزل الشعب عن الثورة، لكن الجنرال نسي أنه في هذا المكان بالذات يوم 12 ديسمبر 1943 خاطب الشعب الجزائري ووعده بتحسين أوضاعه الاقتصادية والسياسية لكن تحققت وعوده.

غير أن الأثرياء المستوطنين القاطنين بالعاصمة ووهران و قسنطينة وعنابة غضبوا ما بدا من خطاب ديغول خاصة أنه أدانهم[18]، و خاصة ما أنهم لاحظوا أن ديغول قد أنهى خطابه بالهتاف: "تحيا الجزائر وفرنسا"، مما يدل على أنه يبتعد شيئا فشيئا من مساعي المستوطنين[19]، وبدأ المتطرفون منهم يخططون لانقلاب عسكري من أجل الإطاحة بحكومة ديغول ، إذ حاول لاغيارد وأورتيز و مارتال بشن إضراب عام يوم 16 أكتوبر احتجاجا على سياسة ديغول الذي اعتبر خائن في نظرهم، لكن سرعان ما فشلت هذه المحاولة بضغط من الجنرال "ماسو"[20].

وفي 23 أكتوبر 1958، طلب ديغول من جنود جيش التحرير "سلام الشجعان" في ندوة صحفية قائلا: "على الذين بدأوا القتال أن يوقفوه ... وعليهم أن يعودوا إلى عائلاتهم، وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين بواسطة استعمال العلم الأبيض، أما أعضاء المنظمة الخارجية للثورة فما عليهم إلا أن يتوجهوا إلى سفارة فرنسا في تونس أو الرباط كي تضمن نقلهم إلى فرنسا لكي يبحثوا شروط الاستسلام في النطاق الفرنسي." لقد كان هذا المشروع "سلام الشجعان" الذي جاء به ديغول في واقع الأمر الأحرى بأن يسميه "استسلام الرجل الجبان" وليس بين الجزائريين جبان، إنه فقط رد من ديغول على إعلان الحكومة المؤقتة عن استعدادها للدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا، من غير شروط سابقة ولا تحفظات[21]، أما المستوطنون ، فقد اعتبروا "سلام الشجعان" عبارة عن تنازل، لأن فيه نية ديغول للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني وهذا ما لم يقبلوا به، لقد شعر المستوطنون بأن ديغول لا يهتم إلا بالعرب ولا يتكلم إلا عنهم[22].

ومن جهة أخرى فقد سعى ديغول إلى قمع الثورة بشتى الوسائل، فقد جاء بقائد جديد هو الجنرال "شال Challe" ، الذي أصبح قائد عاما للجيش الفرنسي في الجزائر، خاصة و أنه مشهور بخططه العسكرية الجهنمية ما جعله يحظى بالقبول لدى المستوطنين و قادة الجيش في الجزائر. كما تم تعيين "بول ديلوفريي Paul Delouvrier" مندوبا عاما للحكومة الفرنسية في الجزائر بدلا من الحاكم العام، كلف بتنفيذ مشروع قسنطينة الذي خصص له ما لا يقل عن 100 مليار فرنك فرنسي، و هنا يكون ديغول قد شكل السلطة المدنية والعسكرية في الجزائر مقسمة تحت رقابة الحكومة في باريس[23].

عندما نصب ديغول رئيس للجمهورية الخامسة أعلن في خطاب له في 8 جانفي 1959 أن الجزائر في حاجة إلى تهدئة وتطوير نفسها بحيث تكون لها شخصيتها الخاصة بها وتعمل بالتعاون مع فرنسا، وفي نفس الوقت قام بتعيين "ميشال دوبريMichel Debre" المعروف بدفاعه العنيف عن الجزائر الفرنسية رئيسا للحكومة الفرنسية ، و يبدوا أن ديغول أراد امتصاص غضب المستوطنين[24]، لكنه لم يوضح السياسة التي سينتهجها اتجاه الشعبين، لأن المقاييس المتخذة تدل على أنه لا يسير في طريق الإدماج، فبن بلة ورفقاؤه نقلوا إلى جزيرة آكس وأصبحوا مسجوني حرب وتغيرت طريقة معاملته لهم، كما قام بتخفيف عقوبة الإعدام المسلطة على "ياسف سعدي" قائد العمليات الفدائية خلال معركة الجزائر، واستبدالها بأشغال شاقة، ثم قام بإطلاق سراح 7000 سجين جزائري ، وفي يوم 30 جانفي 1959 –وفي خطاب له–تأسف الجنرال ديغول عن الحرب العقيمة الدائرة رحاها في الجزائر مكررا دعوته لسلم الشجعان، لقد أظهر عدم تساهله مع جبهة التحرير من جهة ومع المستوطنين من جهة أخرى لأنه لم يفصح عن شيء.

لكن المستوطنين عبروا عن استيائهم من هذه السياسة التي اعتبرت ضعف ديغول تجاه الثورة الجزائرية، و إشارة لتخلي عنها، و ما زاد سخط المستوطنين وشخصيات اليمين في باريس خطاب 8 جانفي 1958، و أثناء زيارة رئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دوبري" إلى الجزائر استقبل بمظاهرات عدائية موجهة ضد ديغول، ومما زاد من مخاوفهم إعلان ديغول يوم 25 مارس عن فكرة الجزائر الجديدة ، وأعاد طلبه لوقف إطلاق النار، وأوضح أنه لا يمكن للجزائريين أن يكونوا مع الفرنسيين إذا كانوا لا يرغبون في ذلك، لقد أعلن بوضوح عن تطبيق مبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وفهم مستوطنو الجزائر أن ديغول يسير نحو سياسة تقرير المصير.

غير أن المستوطنين لم يستوعبوا ذلك لأن قائدهم النائب "لاغيارد" تنبأ بالهوة التي بدأت تحر بين باريس والجزائر فقال: "إن سياسة رئيس الجمهورية سيئة، وبصراحة فهي سيئة جدا ولا تتماشى مع الحقائق التاريخية والإنسانية والسياسية لوطننا، وإذا كانت هناك شخصية في الجزائر فهي شخصية فرنسا"[25].

نستنتج من هذا القول مدى سخط المستوطنين على سياسة ديغول، ومدى تخوفه من اعترافه بالشخصية الجزائرية ، وازدادت مخاوفهم عندما أقدم النائب الأوروبي "بيار لافونتPierre Laffont" مدير صحيفة صدى وهران على نشر حوار جرى بينه وبين الجنرال ديغول في 29 أفريل 1959 ومحور اللقاء أن هذا النائب

طلب من ديغول أن يطبق سياسة الإدماج فأجابه الجنرال بأن الذين يصرخون اليوم بأعلى أصواتهم بالإدماج هم من كانوا ضده من قبل...[26] إن ما تريدونه هو أن نعيد لكم جزائر أبي "L'Algérie De Papa"، لكن جزائر الآباء ماتت، وإذا لم نفهم ذلك سنموت معها[27]، لقد أدى جواب ديغول هذا إلى ازدياد توتر المستوطنين لأنهم لم يفهموا ماذا يعني الإدماج بالنسبة لديغول، وكل ما فهموه أنه يريد أن يفتك الجزائر من بين أيديهم ، وفي هذا الإطار شرح ديغول معنى الإدماج قائل: "نستطيع أن ندمج الأفراد والعائلات جماعات، وفي إطار مقاييس معينة، وهذا يتطلب أجيالا، لكن لا نستطيع أن ندمج شعبا بماضيه وتقاليده وبذكرياته وبمعاركه، سواء كان منهزما أو منتصرا... هل تعتقدون بأنه يمكن ذلك مع الأقدام السوداء والعرب... وإذا تخيلنا بأنه يمكن ذلك، فهل حدستم ماذا سيحدث، فعدد العرب سيتضاعف إلى اثنين ثم إلى خمسة ثم إلى عشرة في الوقت الذي يبقى فيه الشعب الفرنسي ساكنا... وعندما يصبح نوابهم 200 ثم 400 نائب في باريس سترون رئيس عربي في الإليزيه..."[28] نفهم من ذلك أن ديغول متخوف كثيرا من الشعب الجزائري ولهذا سارع إلى حل هذا المشكل.

أما المستوطنون فقد طالبوا بالاحتفال بذكرى 13 ماي كيوم للحداد، وإذا كان حال المستوطنين في تدهور مستمر نتيجة سياسة ديغول، فإن حالة الثوار الجزائريين أكثر تدهورا بسبب خطة شارل ، فقد كان خط موريس وشال يهددان الثورة الجزائرية، لكن بالمقابل كان العمل الدبلوماسي في تطور وهو الوحيد الذي سيبقى في المقاومة حتى الاستقلال.

لقد كان عام 1959 مرحلة لاستمرارية الحرب بالتوازي مع سياسة المصالحة التي يدعو إليها ديغول.

فعلى المستوى الدولي، نجد أن الثورة الجزائرية كبدت فرنسا خسائر معتبرة في حين كان ديغول يريد أن يرفع من شأن فرنسا أمام العالم، ومما زاد من مخاوفه تقارب المصالح بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، فالصراع الجزائري يشكل مصدرا للقلق للأمريكيين، فهم يخشون تقارب قادة الثورة من بلدان الشرق وخصوصا الصين، ذلك أن العالم العربي يمثل مصدر قوة بالنسبة لأمريكا لأنها تأكدت من الثروة البترولية التي تزخر بها هذه المناطق. وفي بداية شهر أوت 1959 أظهر 16 برلمانيا أمريكيا رغبتهم في السلام عن طريق التفاوض في أقرب الآجال، وطلبوا من الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" إلى أنه يجب على الحكومة الأمريكية أن تخطوا خطوات جادة لإيجاد حل منصف للقضية الجزائرية فتلقى الجنرال ديغول ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة من "إيزنهاور" يطلب منهما التفاوض لوقف الحرب. وفي بداية شهر سبتمبر قام هذا الأخير بزيارة للرئيس ديغول بقصد التحاور حول كيفية إيجاد حل للقضية الجزائرية[29]، يتضح لنا من هذا التدخل الأمريكي أن أمريكا لعبت دورا هاما في سياسة ديغول المقبلة.

أضف إلى ذلك، فإن وزن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دوليا يزداد يوما بعد يوم، فعلى مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعيد طرح القضية الجزائرية في الدورة الخريفية لأنه في الندوة السابقة، استبعد بفارق قليل في الأصوات قرار يعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويخشى في هذه الدورة أن يكون صوت

الولايات المتحدة الأمريكية مناوئا لفرنسا[30]، ثم إن المؤتمر الذي جمع منروفيا الدول الإفريقية التسع المستقلة، والذي حضر فيه الوفد الجزائري ولأول مرة كممثل وليس كملاحظ، حيث وعدت غانا بأن تقنع دول الكومنويلث سواء بالتصويت ضد فرنسا في الأمم المتحدة أو الامتناع عن التصويت، ثم صوتت الوفود الحاضرة على لائحة تلزم فرنسا بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي الاستقلال عن طريق الشروع في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، وهذه الأخيرة بدورها أعادت شروطها بأن لا وقف للنار حتى تكون هناك مفاوضات مع فرنسا، فعلا لقد اشتدت قوة جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي، مما نتج عنه تحول أساسي في سياسة ديغول تجاه الجزائر، ففي جويلية 1959، التقى الجنرال ديغول برئيس هيئة الأمم المتحدة "داغ هامر شولد" حيث أسر له بأنه يبذل كل جهوده بقصد إنهاء الحرب في الجزائر، لأن هذه الحرب شلت مجهودات فرنسا التي تسعى إلى التطوير الاقتصادي والمالي لهذه المنطقة[31].

وأمام الضغوطات الدولية من جهة، وتصلب مواقف جبهة التحرير من جهة ثانية، وأمام إصرار المستوطنين من جهة ثالثة، قرر ديغول انتهاج سياسة جديدة، حيث قام بزيارة للجزائر في 29 أوت 1959 لجس نبض الجيش للتأكد من ولائه له بقصد تهيئته لخطاب 16 سبتمبر 1959[32]، فزار المناطق الحساسة كسكيكدة وسطيف ثم قسنطينة وأخيرا القبائل الكبرى أين يتمركز الجنرال شال مع قواته، وفي كل منطقة كان الجنرال ديغول يحاول معرفة وضعية السكان المسلمين ويحاول كذلك الاتصال بهم، ويقول ديغول في هذا الشأن في مذكراته "لقد كان الفلاحون، على اختلاف أوضاعهم، صامتون لا يستطيع أحد أن يدرك شعورهم"[33].

ويسترسل ديغول في مذكراته قائلا: " لم يحضر أحد لاستقبالي في تيزي وزو" يبدو أن المستوطنين جد ساخطين على ديغول وحتى الشعب الجزائري لم يعد يصدق ما تقوله فرنسا ثم روى الجنرال كيف أن موظفا بسيطا في بلدية القبائل همس بأذنه بحشمة قائل: "يا سيدي الجنرال، إن جميع الناس هنا يريدون الاستقلال"، وأثناء زيارته لمدينة سعيدة اقترب ديغول من طبيب جزائري وسأله عن مطالب الجزائريين، فقال له الطبيب: "إن ما نريده نحن العرب ونحتاجه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا بدلا من وجود آخرين مسؤولين علينا"[34]، وحبّذ ديغول هذه الصراحة، وبدأت تظهر من خلاله خطابات هنا وهناك فكرة تقرير المصير: "دون رغبة الجزائريين لا تستطيع فرنسا فعل شيء ... لا تستطيع فرنسا البقاء إلا إذا رغب المسلمون في ذلك ... لا بد للجزائريين أن يقرروا ذلك بأنفسهم وبحرية، هذا الشيء ضروري"[35]، ثم أضاف ديغول قائلا للضباط، بعد أن تأكد من قوة الجيش الفرنسي مقارنة مع قوة جيش التحرير الوطني: "إننا لا نستطيع إبقاء الجزائريين معنا، إذا كانوا هم أنفسهم لا يرغبون في ذلك"، وأشار الجنرال إلا أن فترة فرض الإدارة الأوروبية على الجزائريين قد انتهت، وقدم نصيحة للضباط خلاصتها أن الجيش يخدم فرنسا وأن بقاء القوات الفرنسية العسكرية يتوقف على بقاء فرنسا[36].

ولكن بمجرد مغادرة ديغول الجزائر، انقسم الجيش الفرنسي على نفسه، ففي الوقت الذي أظهر الجنرال قامبياز"Gambiez" وفرقته في وهران وقسنطينة موافقتهم على ما جاء به ديغول، نجد أن الأمر لم يتقبله الجنرال "ماسو" في العاصمة الجزائرية، بالإضافة إلى أن الجنرال شال الذي علم بفحوى الخطاب الذي سيلقيه الجنرال

ديغول في الأيام القليلة القادمة، قد انتابه القلق وسأل نفسه "ماذا سيقول لجنوده، ماذا سيكون مغزى القتال ... إننا لا نقاتل لكي نفرض تقرير المصير"، ويقول كذلك بأن بعض الضباط يرون بأن سياسة المصالحة هذه التي أثقلت كاهلهم، هي عبارة عن انتقاص من قيمة العمل الحربي[37].

وهكذا، وقبل أن يدلي الجنرال ديغول بقراره الأخير، بدأت التفسيرات والتأويلات حول فحوى هذا القرار، لكن ديغول لم يبالي بذلك وتجاهل الجيش والمستوطنين، وأعلن في الخطاب الذي توجه به إلى الشعب الفرنسي من خلال التلفزيون الرسمي يوم 16 سبتمبر 1959، وقال فيه بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم، وبذلك وضع ديغول حدا ونهاية لفكرة السيادة الفرنسية والوجود الفرنسي الأبدي بالجزائر وكما قال فرحات عباس " إذا كان أول نوفمبر هو ثورة ضد الاستعمار فإن 16 سبتمبر يمثل نهاية السيطرة بكل قوة"[38] ويتلخص تصريح الجنرال ديغول في الأمور التالية:

- وعد بإجراء استفتاء حر حول مستقبل الجزائريين يمكن للمراقبين الدوليين أن يشاهدوه
- إن هذا الاستفتاء لن يجري قبل أربع سنوات من تحقيق التهدئة التي وصفها بأنها السنة التي يقل فيها عدد القتلى عن مائتي شخص، في هذا الاستفتاء يخير الجزائريين بين واحد من أمور ثلاثة:

1- الانفصال: واختيار نوع الحكومة التي يريدونها، لكن هذا الحل حذرهم منه ديغول وقال لهم " إني اعتقد بان هذه الطريقة من التفكير غير معقولة، بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى. وبما أن الجزائر وصلت إلى هذه الدرجة من الرقي بفضل فرنسا، والعالم كله يشهد بذلك وأقولها صراحة فان هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها، وأنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية، وإنهم إن تمادوا في تنفيذ هذه الخطة فإن فرنسا تقرر من الآن أنه لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها، وعلى كل إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وستعمل ما في وسعها لأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم، ويجب أن أقول بأن استغلال البترول و شحنه باق من اختصاص فرنسا وأن للغرب مصالح فيه، وسنحافظ عليها ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة[39].

2- الإدماج: هو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السكان الجزائريين وغيرهم، وهذا الإدماج يتيح للجزائريين ممارسة جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية، وجمع المصالح الحكومية، والتمتع بجميع الأجور والرتب والتأمين الاجتماعي والمهني، كما يتمتعون بجميع المزايا التي يتمتع بها الفرنسيون في فرنسا، لقد سبق وأن رأينا ماذا يعني الإدماج بالنسبة لديغول وفهمنا بأنه قد اقنع بان الشعب الجزائري يصعب إدماجه لن له

تاريخا وتقاليد ولذلك، فهو إن اقترح الإدماج فمن أجل المراوغة محاولا التقليل من توتر المستوطنين لنهم هم الذين طالبوا بالإدماج كحل للحفاظ على الجزائر فرنسية.

3- الفدرالية: وفي هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا حكومة جزائرية يكون كل وزرائها جزائريين، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها، وترتبط معها برباط وثيق في ميدان الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، وفي هذه الحالة يبقى النظام الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الفدرالي، بحيث أن الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية و الإباضية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطنا وحدا تجد الظروف المواتية لتعيش عيشة هادئة[40].

يبدو جلياً أن ديغول يحبذ الاقتراح الثالث لأنه يرفض الانفصال ويرفض الإدماج، لكن إذا كنا جميعاً نتفق معه على مبدأ تقرير المصير كقاعدة أساسية لتسوية القضية الجزائرية، فإن الأمر لا يحتاج إلى فلسفة معقدة ولا إلا أساليب ملتوية وبكل بساطة ووضوح يجب أن يمارس الشعب الجزائري حرية الاختيار في استفتاء شعبي ديمقراطي، وفي جو كامل من الحرية، وإن أول الشروط: الحرية لهذا الاستفتاء، وألا يكون لفرنسا دخل فيه، فلا يتم تحت إدارتها وإشرافها بل يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة، لأن ديغول إذا رفض أن يكون الاستفتاء على هذه الطريقة فالقصد منه المراوغة لتهدئة أعصاب المستوطنين والسعي لخلق قوة ثالثة للمسلمين الموالين لفرنسا[41].

وعلى هذا الأساس فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد نضرت في بيان الرئيس ديغول نظرة عميقة، فلم تقبل كل شيء ولم ترفض كل شيء، ولكنها اتبعت سبيلاً وسطاً بين القبول الكامل والرفض الكامل... فبعد أن أعلنت الحكومة قبولها لمبدأ تقرير المصير على أساس وحدة الشعب الجزائري، ووحدة التراب الجزائري أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات مع الحكومة الفرنسية لتبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار مع الاتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق تقرير المصير بصورة صحيحة[42].

و نستنتج في الأخير أن ديغول بعد أن تقلد منصب الحكومة فكر وتأمل بروية ووصل إلى نتيجة مفادها أن المستوطنين بتواطئهم مع الجيش، هم الذين أوصلوا فرنسا والجزائر إلى هذه الحالة بالإضافة إلى أن نفوذ جبهة التحرير الوطني على المستوى العسكري والسياسي قد أثر في سير عجلة التاريخ وعلى هذا الأساس رأى ديغول بأنه لا بد من تغيير سياسة فرنسا تجاه الجزائر بعد أن تأكد بنفسه أن الشعب الجزائري يريد أن يحكم نفسه بنفسه، وبعد أن جس نبض الجيش المرابط بالجزائر وتأكد من ولائه له أقدم على اتخاذ أخطر قرار سياسي وهو الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصريه لأن مصلحة فرنسا الملحة هي إنها هذه المشكلة والتسليم للشعب الجزائر بحقوقه واستقلاله إذا ما أرادت أن تستعيد مكانتها وشخصيتها الدولية .

الهوامش:

[1]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، قسنطينة، دار البعث، 1980،ص 423 .

2- Droz benard Et Lever , Histoire De La Guerre D'Algérie1954-1962,paris,1982 ,p183.

3-ibid,p301.

[4]- Alistair Horne , A Savage War Of Peace, Algeria, 1954-1962,paris,1970,p301.

[5]- Raphael Drai , Lettre Au Président Bouteflika sur Le Retour Des Pieds Noirs En Algérie, Paris, Editions Michalon, 2000,p41.

[6] -Michael, K, Clarck, Algeria In Turmoil, preger ,newyork , 1960,p 417.

[7]-Droz Et Lever, Op.cit,p189.

[8]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص426 .

[9]- Ferhat Abbas , Autopise D'une Guerre, paris,garnier freres,1980,p 241.

[10]-ALsitair Horne , Op.cit , p310.

[11]-Droz Et Lever , Op.cit,p190.

[12] - ibid,p95 .

[13]– أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، بيروت، دار العودة ، (دون تاريخ) ، ص 57.

[14]- Roy CMacridis And Bernard Brown , The De Gaulle Repuplic, Homewood Illinois, The Dorsey Press, 1965, p253.

[15]-Wszeverso, W, Kulshi , De Gaulle And The World, Syracuse, New York, University Press, 1966, p 341.

[16] – يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 424.

[17]– شارل روبير، أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور ، بيروت ، منشورات عويدات ، 1982، ص 175 .

[18]-Ferhat Abbas , Op.cit , p265.

[19]-Droz Et Lever , Op.cit , p189.

[20]- Alistair, Horne , Op.cit, p 308.

[21]– أحمد الشقيري ، المرجع السابق ، ص 49.

[22]-Raphael Drai , Op.cit, p 31.

[23]-Alistair Horne , Op.cit, p310.

[24]-Droz Et Lever , Op.cit, p 205.

[25]- ibid,p 206.

[26]-Ferhat Abbas , Op.cit , p 265.

[27]–شارل ديغول ، مذكرات الأمل ، ترجمة : سموحي فوق العادة ،ط1 ، منشورات عويدات،بيروت ،لبنان ، 1971،ص 28.

[28]-Raphael Drai , Op.cit, p 42

[29] -Charles-André Julien : Une pensée anti-coloniale ,1914-1979,paris,Editions Sindbad,1979 , p 178.

[30]– شارل روبير، أجيرون، المرجع السابق ، ص 176 .

[31]-Droz Et Lever , Op.cit, p222.

[32]-Ferhat Abbas , Op.cit, p270.

[33]- Charles De Gaulle , Mémoire D'espoir, Le Renouveau, 1958-1962, Paris, Plon, 1970.
[34]Alistair, Horne ; A Savage War Of Peace, Algeria, 1954-1962,paris,1970.
[35]-Charles De Gaulle,Mémoires D'espoir,Le Renouveau,1958-1962 , paris,plon,1970 , p 78.
[36]-Alistair Horne , Op.cit, p340.
[37]-Droz Et Lever , Op.cit, p222.
[38]-Ferhat Abbas , Op.cit, p271.

[39] – يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 427.

[40] – نفسه ، ص428 .

[41] – صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ،الجزائر ، دار الكتاب الحديث ، 2010 ، ص ص 338- 342 .

[42]– أحمد الشقيري ، المرجع السابق ، ص 82 .